



اتفاقية بين الأردن وقبرص لتجنب الازدواج الضريبي جلالة الملك يعقد مباحثات مع الرئيس القبرصي

عقد جلالة الملك عبدالله الثاني منتصف كانون الأول مباحثات مع الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس تناولت سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وآخر المستجدات الإقليمية والدولية.

ووقعت على هامش الزيارة الملكية اتفاقيةتان بين حكومتي الأردن وقبرص عن **تجنب الازدواج الضريبي** وتسليم المطلوبين إضافة إلى مذكرة تفاهم بشأن التعاون الإنمائي.

وزير المالية: حققنا أكثر مما توقعنا من الضرائب والدين العام سيصل ٣٠,٧٣١ مليار

أكد وزير المالية الدكتور محمد العسعس أن الحكومة كما تعهدت لم ترفع أي ضرائب او رسوم خلال عام ٢٠٢١ ورغم ذلك حققت الإيرادات المالية المتوقعة بجهود جبارة.

وقال العسعس إن الحكومة التزمت بالنفقات كما خصصت في الموازنة وتحققت المراجعة الثالثة للأردن مع صندوق النقد.

وبين أنه خلال عام ٢٠٢١ انخفض العجز الأولي ٢,١% عن العام ٢٠٢٠ و٠,٨% عما كان متوقفاً في موازنة ٢٠٢١ وقال "حققنا وتجاوزنا ما كان متوقفاً من ضريبتنا الدخل والمبيعات في ٢٠٢١".



وأضاف أن الحكومة مستمرة بعدم رفع أي ضرائب او فرض ضرائب جديدة في ٢٠٢٢ مشيراً إلى خفض خدمة الدين العام في موازنة ٢٠٢٢.

وأوضح أن رواتب موظفي الحكومة ما زالت تشكل الغالبية العظمى لنفقات الموازنة والتي تصل بالإجمالي إلى ١٠ مليار و٦٨٠ مليون دينار في موازنة ٢٠٢٢.

وقال العسعس إن موازنة ٢٠٢٢ تخفض خدمة الدين العام متوقفاً نمو بنسبة ٢,٧% في ٢٠٢٢. كما تتوقع الموازنة ٣٥٥ مليون إيرادات جمركية في ٢٠٢٢ ونمو المنح في العام المقبل إلى ٨٤٨ مليون وأضاف العسعس أن موازنة ٢٠٢٢ ترفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٤٣,٦% مؤكداً أن هدف الحكومة وضع البطالة على منحنى الانخفاض وخلق وظائف للأردنيين كما توقعت الموازنة وصول الدين العام إلى ٣٠ مليار و٧٣١ مليون دينار في نهاية ٢٠٢٢.

أبو علي: نظام الأسعار التحويلية يهدف إلى الحد من اجتهاد المدقق الضريبي



أوضح المدير العام الدكتور حسام أبو علي أن هدف نظام الأسعار التحويلية رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١ هو تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وذلك من خلال استخدام السعر العادل في تسعير المعاملات بين ذوي العلاقة.

وأشار خلال ورشة حوارية عقدت في جمعية المحاسبين القانونيين أنه تم إصدار التعليمات التنفيذية رقم (٣) لسنة ٢٠٢١ الخاصة بالأسعار التحويلية لغايات ضريبة الدخل لتمكين المكلفين من تطبيق النظام وفقاً للأصول والمبادئ المحددة في هذا النظام.

وأكد أبو علي أن نظام الاسعار التحويلية يهدف الى الحد من اجتهاد المدقق من خلال الزام المدقق الضريبي التقيد بتسعير المعاملات بالأسعار العادلة وفقاً للممارسات الدولية المحددة في اطار تشريعي يمنع الاجتهاد والاختلاف مع المكلفين وكذلك يعزز مبدأ الشفافية والافصاح لمعاملات ذوي العلاقة بما يساهم في تحقيق العدالة الضريبية وكذلك توحيد وتحديد الاطار التشريعي والفني للمعالجة الضريبية لمعاملات ذو العلاقة لكافة الاطراف من مكلفين ومدققين.

وقدم أبو علي القواعد الاساسية لتطبيق نظام الاسعار التحويلية في النظام الضريبي الاردني بحيث تمكن هذه القواعد المدققين والمفوضين وخبراء الضرائب من تطبيق أحكام النظام والتعليمات الصادرة بموجبه على المكلفين المشمولين بتطبيق أحكام النظام.

كما وأوضح ان القاعدة الأولى خصت لمفهوم الأسعار التحويلية والتي توضح أن تسعير المعاملات القائمة بين الأطراف ذو العلاقة بالأسعار العادلة المماثلة لمعاملات الاشخاص



المستقلين وبحيث يشمل التسعير معاملات القروض والتمويل التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة أي تبادل له قيمة وقال المدير العام ان القاعدة المخصصة لتحديد مفهوم الاطراف ذو العلاقة من الاشخاص الطبيعيين حددت وفقاً لأحكام النظام بحيث تنطبق اذا كان الشخص الطبيعي أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية شريكاً أو مساهماً في شركة أو أي شخص اعتباري آخر وكان يسيطر بشكل مباشر او غير مباشر بنسبة (٥٠%) فأكثر من حقوق التصويت او الارباح او رأسمال الشركة. **التتمة صفحة ٩.**

صرف ٥٠ مليون دينار رديات ضريبية لـ ٥٥ ألف مكلف خلال عام ٢٠٢١

قال الدكتور حسام أبو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ان الدائرة قامت خلال عام ٢٠٢١ بصرف ما مجموعه **٥٠ مليون دينار** كديات استفاد منها حوالي **٥٥ الف مكلف** وأضاف أن هذه الرديات التي تم صرفها تخص الإقرارات الضريبية التي تم تدقيقها لشركات وافراد وموظفين ومستخدمين .

واوضح ان الدائرة قامت بإرسال هذه الرديات لمستحقيها من المكلفين إلكترونياً على أرقام الأيبيان الخاصة بحساباتهم البنكية وحسب الدور والأسس المعتمدة للصرف بعد ان تم اكتسابها الصفة القطعية واستكمال الشروط القانونية للصرف.

ودعت الدائرة الموظفين والمستخدمين والمكلفين كافة للعمل على تعديل البيانات والمعلومات الخاصة بحساباتهم البنكية وتدوين رقم الأيبيان بشكل صحيح وذلك لغايات تحويل أي رديات تتحقق لهم على حساباتهم مباشرة دون تأخير او الحاجة إلى مراجعة الدائرة.



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أخي المكلف

إن اقتطاع ضريبة الدخل من رواتب وأجور الموظفين والمستخدمين لا يعفي المكلف غير المعيل الذي يتجاوز دخله السنوي ٩ الاف دينار والمكلف المعيل الذي يتجاوز دخله السنوي ١٨ ألف دينار من تقديم إقرار ضريبة الدخل.

أداء الضريبة واجب وطني والتزام قانوني
فبادر الى أداء هذا الواجب وساهم في بناء ودعم وطنك

للدخول إلى الخدمات الإلكترونية الضريبية مباشرة
(<https://etax.istd.gov.jo/Login.aspx>)

٠٦/٤٦٤٥٧٧
٠٧٩/٨٨٨٨٨١

ETAX.Inquiry@ISTD.GOV.JO ISTD@ISTD.GOV.JO www.istd.gov.jo

المدير العام في المنتدى الإعلامي لـ "حماية الصحفيين" لا تسييس لعمليات التفتيش الضريبي

قال المدير العام الدكتور حسام أبو علي إن قانون ضريبة الدخل ساري المفعول رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ تضمن ٣٤ مادة معدلة والحديث الذي كان يتم من الناقدين للقانون كان حول مادتين فقط. وكشف أبو علي خلال استضافته في المنتدى الإعلامي الذي ينظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع شركة زين أن الكثيرين كانوا يشككون في أهداف الحكومة لتعديل هذا القانون ولكن أهم ما جاء في القانون هو الأدوات التي تمكن الإدارة الضريبية من مكافحة التهرب الضريبي ومعالجة الاختلالات الضريبية والجزء الآخر كان يلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية في سرعة إنجاز وإغلاق الملفات الضريبية والحصول على براءة الذمة الضريبية. وتابع أن القانون عمل على تقليص صلاحية المدققين في الاجتهاد من خلال وضع أحكام واضحة وصريحة تجعل من عمل المدقق والمكلف في دائرة واحدة من المفاهيم الضريبية.

ولفت أبو علي إلى أن القانون طُبق منذ ٢٠١٩/١/١ حيث عمل على توسيع القاعدة الضريبية كهدف آخر له معالجاً كثير من القضايا في القانون القديم الذي كان يتوسع في الإعفاءات الضريبية مما جعل الشريحة التي تدفع الضرائب شريحة قليلة جداً لا تتجاوز الـ ٥%.

وأوضح أن تطبيق القانون وتزامنه مع الصدمات التي حصلت في العالم أظهر أن الأهداف الرئيسية التي سعى لتحقيقها القانون كانت في مكانها الصحيح فرغم جائحة كورونا وتبعاتها التي أثرت على العديد من الشركات والمشاريع إلا أن تطبيق القانون حمى الموارد الرئيسية للخزينة من دخل رئيسي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

ونوه إلى أنه وقبل تعديل قانون ضريبة الدخل وتوفير المعلومات والبيانات كانت خطة مكافحة التهرب الضريبي تعتمد على المعلومات التي تصل من الخارج من خلال تقديم شكاوى من مواطنين أو موظفين في الشركات ولكن هذا الأسلوب ليس مهنيًا وعلميًا مؤكداً أنه خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ قامت الدائرة ببناء معلومات وبيانات علمية مكنتها من تغيير النهج في مكافحة التهرب الضريبي.

وأكد أبو علي أنه لا يوجد أي تسييس لعملية التفتيش والتدقيق على الشركات أو استهداف لرجال أعمال وإنما نعتد على التشريعات الضريبية فالיום يتم التفتيش والتدقيق الضريبي على المكلفين من خلال تحليل معلومات وبيانات وهو تحليل مبني على إدارة المخاطر والبيانات المالية من خلال برنامج تقني مطبق في دول أخرى متقدمة وهو برنامج لا يستهدف أحد ولا يستثنى أحد من التحليل ويعطي مؤشر على المخاطر العالية وما هي الشركات التي يتوجب التفتيش والتدقيق الضريبي عليها ضمن القانون ولا نقوم بمداهمات.

ونبه إلى أن تطبيق الجولات التفتيشية والتدقيقية على المكلفين في بدايتها وحماية لموظفي دائرة الضريبة والمكلفين كان لا بد من وجود مرافقة أمنية ولنكون دقيقين أكثر فهذه المرافقات الأمنية لم تستمر لفترة طويلة حيث تم استبدالها بكاميرات مثبتة على جسد الموظفين وحرصاً على تلافي حدوث أي مشاكل بين المفتشين والمدققين من جهة والمكلفين من جهة أخرى فلا يمكن أن تُنفذ أي جولات تفتيشية دون وجود هذه الكاميرات التي تسجل صوت وصورة منذ لحظة خروج الموظف من مبنى الدائرة ولغاية عودته.

وأشار إلى أن النظر إلى تحصيل الضريبة من زاوية الجباية هي نظرة ضيقة وغير دقيقة فالنظم الضريبية لها أهداف وأحد هذه الأهداف هو الهدف المالي فليس هناك تشريع ضريبي دون تحصيل ويجب النظر للنظام الضريبي بصورة شمولية مؤكداً أن العدالة الضريبية تعد مسألة نسبية ونحن نفسر العدالة من منطلق تشريعي ومالي واقتصادي وأن الضريبة لا يدفعها الغني والفقير بنفس المستوى.

وفي إجابته على أسئلة الصحفيين والصحفيات قال أبو علي إننا في بداية مسيرة الإصلاحات على النظام الضريبي وأمامنا شوط لإتمام كل الإصلاحات لتشوهات والاختلالات الضريبية مؤكداً عدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة أخرى.

وبيّن أن الضريبة على الأدوية تخضع لضريبة مخفضة تُقدر بـ ٤% وليس ٦% وفيما يتعلق بصناعة الأدوية في الأردن فتخضع لخصم على مدخلات الإنتاج.

وعن الضرائب المفروضة على الدخل المتأتي من السوشيل ميديا فسّر أبو علي أن المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل تنص على "كل دخل يتأتى في المملكة يخضع لضريبة الدخل بما فيها..." وهذا يعني أن أي دخل يتم ضبطه ورصده بكافة مصادره يخضع لضريبة الدخل طالما أنه ليس معفياً بالقانون مؤكداً على أن ما يجمع من ضرائب يُعاد توزيعه في الموازنة العامة للدولة ليستفيد منه كل المواطنين... التتمة صفحة ٩..

الحكومة تقر مشروع قانون معدّل لضريبة المبيعات

أقر مجلس الوزراء برئاسة الدكتور بشر الخصاونة رئيس الوزراء مشروع قانون معدّل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ٢٠٢١م.

ويهدف مشروع القانون إلى المساهمة في الحد من عمليات التهرب والتجنب الضريبي، من خلال سدّ الثغرات التي قد يلجأ إليها بعض المكلفين.

كما يعالج مشروع القانون مشكلّة التأخر في ردّ ضريبة المبيعات، بحيث يصبح ردها من الضريبة نفسها التي يتم قبضها بدلاً من رصد مخصّصات لها.

ويأتي مشروع القانون أيضاً انسجاماً مع الممارسات العالمية لمفهوم خضوع ضريبة المبيعات للسلع والخدمات من خلال إقرار مبدأ الثوريد.

الضريبة تواصل التوسع في خدماتها الالكترونية



قال المدير العام الدكتور حسام ابو علي ان الدائرة تسعى الى التوسع بخدماتها الالكترونية لتشمل كافة الخدمات الضريبية بما فيها المراجعات والطلبات اليومية للتسهيل والتيسير على المكلفين ويأتي ذلك ضمن خطة الدائرة للوصول الى تقديم كافة خدماتها إلكترونياً.

وبين ان الدائرة قامت بإضافة خدمة جديدة باسم الدفعات بحيث تمكن هذه الخدمة المكلف من اصدار أمر دفع من خلال الخدمات الالكترونية حيث أصبح بإمكان المكلف اختيار ايقونة الدفعات ليقوم بإصدار أمر دفع ومن ثم يقوم باستكمال اجراءات الدفع إلكترونياً.

وأشار ابو علي الى ان خدمة ايصالتي الموجودة ضمن نفس الايقونة تمكن المكلف

ايضاً من الاستعلام عن الايصالات التي قام بدفعها حسب رقم الوصل أو حسب السنة أو نوع الدفعة أو من فترة إلى فترة .
واوضح ان هذه الخدمة يتمكن من خلالها المكلف من الحصول على نسخة من الايصال المدفوع إلكترونياً دون الحاجة إلى مراجعة الدائرة وكذلك تمكن أي مكلف من مراقبة الدفعات التي يتم دفعها والتأكد من دفعها في حال قيام شخص ثاني بالدفع نيابة عن المكلف.

ودعا الدكتور حسام ابو علي المكلفين والمراجعين للحصول على خدمات الدائرة إلكترونياً دون الحاجة للوصول الى مكاتب الدائرة او مراجعتها خاصة وان الدائرة قامت بتوفير جميع الخدمات للحصول عليها من خلال موقعها الالكتروني.

وتأتي هذه الدعوة للتسهيل والتخفيف على المكلفين في الوقت والجهد وحفاظاً على صحتهم وسلامتهم في ظل الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة فيروس كورونا.

وأشار أبو علي إلى أن "دائرة ضريبة الدخل عملت جاهدة خلال العامين الماضيين على توفير جميع الخدمات التي يحتاجها أي مكلف إلكترونيًا لتمكين المكلفين كافة من إنجاز معاملاتهم عن بُعد دون حاجة إلى مراجعة الدائرة او الموظفين.

ويذكر ان الدائرة "قامت كذلك بتمكين المكلفين الذين يحملون أرقاماً ضريبية من غير المشتركين بخدمات الحكومة الإلكترونية، من الحصول على كلمة سر من خلال موقع الدائرة دون الحاجة الى مراجعتها لتمكينهم من التعامل والحصول على خدمات الدائرة إلكترونياً.

وأشارت الدائرة إلى أن الخدمات الإلكترونية التي وفرتها الدائرة للمكلفين تختصر الكثير من الإجراءات والوقت والجهد والمال على المشتركين وخاصة في هذه الظروف الصحية التي يشهدها العالم وتشهدها المملكة، حيث توفر الدائرة خدماتها إلكترونياً لتمكين المكلفين والمراجعين من إنجاز معاملاتهم عن بُعد.

كما وبين ابو علي أن عدد الخدمات الضريبية الالكترونية التي تقدمها الدائرة للمكلفين بلغ (٤٧) خدمة إلكترونية تشمل كافة الخدمات الضريبية الاساسية بالإضافة الى معظم الخدمات المتعلقة بالمراجعات والطلبات اليومية.

هذا وقد وفرت الدائر أيقونة خاصة بالمساعدة بجانب كل خدمة إلكترونية كدليل ارشادي للتعامل مع تلك الخدمة ويمكن للمكلفين الاتصال والتواصل مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من خلال هاتف مركز الاتصال الضريبي على الأرقام ٤٦٢٤٥٧٧-٠٦ أو من خلال واتساب رقم ٧٩٨٨١٨٨١٠، أو على البريد الالكتروني للدائرة في حال حاجتهم لأي مساعدة يتطلب الحصول عليها www.istd.gov.jo.

١. اصدار رمز مستخدم وكلمة السر لأول مرة
٢. اعادة اصدار كلمة سر
٣. البيانات الشخصية (تعديل واستعلام)
٤. إقرارات ضريبة الدخل
٥. إقرار ضريبة المبيعات
٦. استعلام عن الميزانيات
٧. امر قبض الكتروني
٨. تحميل المرفقات بعد الارسال
٩. تقديم قسائم معلومات
١٠. تقديم اقتطاعات موظفين ومستخدمين سنوي
١١. تقديم اقتطاعات موظفين ومستخدمين شهري
١٢. تقديم اقتطاعات اخرى
١٣. الاستعلام عن الاقتطاعات الموردة للدائرة من الرواتب والأجور
١٤. الاستعلام عن الاقتطاعات الموردة للدائرة من بدل الخدمة
١٥. اصدار شهادة براءة ذمة
١٦. التحقق من شهادة براءة الذمة
١٧. الحصول على شهادة بالرقم الضريبي
١٨. حوافز الانشطة الصناعية
١٩. بيان ضرائب اجمالي/دخل
٢٠. بيان ضرائب تفصيلي/دخل
٢١. بيان ضرائب اجمالي/مبيعات
٢٢. بيان رصيد المساهمة الوطنية
٢٣. بيان ضرائب اقتطاعات الرواتب (أ/ر)
٢٤. بيان ضرائب اقتطاعات
٢٥. التسجيل الالكتروني
٢٦. عرض أقساط ضريبة الدخل
٢٧. عرض أقساط ضريبة المبيعات
٢٨. طلب تقسيط
٢٩. طلب تعديل اقرار دخل
٣٠. طلب رد
٣١. طلب تفعيل رقم ضريبي
٣٢. سقف الاستيراد
٣٣. رفع الحجز
٣٤. التسجيل في ضريبة المبيعات
٣٥. القائمة الذهبية
٣٦. طلب تسويه ومصالحة
٣٧. اعتراض على تدقيق وتقدير مبيعات
٣٨. اعتراض على تدقيق وتقدير دخل
٣٩. عملاء وعناوين محاسبين قانونيين
٤٠. تأجيل دخل ٢٪
٤١. اعتراض على غرامة تأخير تقديم اقرار
٤٢. طلب استشارة واعلام
٤٣. متابعة طلب خدمة داخلية
٤٤. ايصالتي
٤٥. طلب تعديل بيانات المكلف
٤٦. طلب تعديل قسائم المعلومات
٤٧. طلب تعديل الاقتطاعات

ضمن فعاليات المعهد الضريبي الأردني

تخريج عدد من الدورات والبرامج التدريبية



قام المعهد الضريبي الأردني بعقد العديد من البرامج والدورات التدريبية خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢١ تهدف الى تطوير القدرات والمهارات للمدققين الضريبيين بهدف رفع كفاءة التدقيق والتحصيل الضريبي بالاستعانة

بعدد من المدربين الخبراء المختصين في الدائرة.

وقد قام المدير العام الدكتور حسام ابو علي ومساعديه في الربع الاخير من عام ٢٠٢١ بتخريج العديد من الدورات ومنها عدة برنامج "حول الأسعار التحويلية" الذي يمثل نقله نوعية في رفع كفاءة وفاعلية التدقيق والتحصيل الضريبي في الدائرة .

هذا بالإضافة الى مجموعة من البرامج التدريبية على راسها دورة في تجنب



الازدواج الضريبي في المعهد الضريبي الاردني لمجموعة من المدققين

بالإضافة الى برنامج إعداد مدقق ضريبي" والذي عقد في تلك الفترة بما يعادل ٦٠ ساعة تدريبية لمجموعة من الموظفين غير المفوظين لتأهيلهم للقيام باعمال التدقيق الضريبي بعد اجتيازهم الاختبارات النظرية والتدريب العملي المتعلق بذلك.

في حين تم عقد العديد من الدورات التدريبية في مديريات



ومراكز اقليم الجنوب والشمال في التدقيق المتقدم لضريبة المبيعات لمجموعات من مدققي مركز ضريبة دخل ومبيعات محافظة الكرك ومحافظة الطفيلة ومحافظة معان هذا بالإضافة الى عقد ذات البرنامج لمجموعات من مدققي مديريات ومراكز اقليم الشمال في مديريات ومراكز محافظات اربد وجرش وعجلون والمفرق.

ويذكر ان المعهد الضريبي الاردني منذ بداية انطلاقته كان قد اخذ على عاتقه النهوض بمهارات وقدرات الكوادر البشرية العاملة في دائرة ضريبة

الدخل والمبيعات لرفع كفاءة التدقيق والتحصيل الضريبي معتمداً على الخبراء الضريبيين من مدربي الدائرة المعتمدين لهذه الغاية بالإضافة الى مجموعة من المدربين والخبراء من خارج الدائرة.

الرؤية

نظام ضريبي أمثل يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز نمو الاقتصاد الوطني

الرسالة

إدارة ضريبية شفافة توفر الإيرادات الضريبية للخزينة من خلال خدمات ضريبية إلكترونية وتعزيز ثقة المكلفين والإلتزام الطوعي والإمثال الضريبي ونطبيق التشريعات بنزاهة وإنصاف وعدالة بالإعتماد على موارد بشرية كفؤة وتقنيات وبرامج حديثة

السادة الزملاء

ندعو أسرة تحرير دورية الوعي الضريبي كافة الزميلات والزملاء الكرام الى المشاركة بتقديم مساهمات ومواضيع وأفكار من شأنها أن تثري دورية الوعي الضريبي ونقدم الفأدة المرجوة الى الفئة المسنهدفة ونعمل على تعميق الوعي الضريبي لدى الأخوة الزملاء والمكلفين .

للمشاركة

الاتصال مع سكرنيرة التحرير جمانه القضاة من خلال الايميل :-

Jomana.AIQudah@ISTD.gov.jo

تقرير صندوق النقد العربي

الإصلاحات الضريبية ساهمت بنمو الإيرادات وخفض التهرب في الاردن



قال تقرير صادر عن صندوق النقد العربي ان الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الحكومة الاردنية ساهمت بنمو الإيرادات العامة وخفض التهرب الضريبي وزيادة عدد المسجلين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

وأشار تقرير الإصلاحات الضريبية بالدول العربية الى ان الحكومة الأردنية تبنت خلال السنوات السابقة مجموعة من الإصلاحات الضريبية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وتعظيم الإيرادات الضريبية، وزيادة كفاءة التحصيل وعدالة التوزيع بما يحد من التهرب الضريبي الذي تتدرج فيه الحكومة في فرض عقوبات على المتهربين.

وبين التقرير أن الأردن أجرى مراجعات شاملة للأنظمة الضريبية في ظل التحديات التي تواجهها والمتمثلة في صعوبة الإدارة وضعف الامتثال وكثرة الإعفاءات الضريبية الممنوحة لغير المستحقين مما أدى إلى ظهور تشوهات في النظام الضريبي.

وشملت مجالات الإصلاح الضريبي كلا من العدالة الضريبية، والإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز دور السياسة الضريبية في دعم النمو والتشغيل، والكفاءة الضريبية، وتنويع مصادر الإيرادات العامة، فضلا عن تبني رقمنة النظام الضريبي في الدولة وكذلك إعادة المزايا الضريبية الى قانون ضريبة الدخل وذلك توحيداً للتشريعات.

وفي إطار خطتها لإصلاح النظام الضريبي، قام الأردن بإجراء مجموعة من التعديلات على الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية. وتم إقرار القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨، والذي بموجبه تم اخضاع أرباح تجارة الأسهم، وأرباح بيع الحصص، وأرباح المناطق الحرة لضريبة الدخل.

كما تم اعفاء السلع من ضريبة التصدير، وكذلك زيادة ضريبة الدخل على المؤسسات المسجلة بالمناطق التنموية من غير النشاط الصناعي الذي يحقق قيمة مضافة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

ويضيف التقرير «أما بالنسبة للتعديلات المؤسسية، فتم استحداث وحدات تنظيمية ذات طبيعة تخصصية لرفع كفاءة الأداء، كما تم إنشاء مديرية خاصة بالاقتطاعات والمستخدمين، ومديرية خاصة بأصحاب المهن النقابية، ومديرية خاصة بالمناطق التنموية والمناطق الحرة، ووحدة معهد التدريب الضريبي، ووحدة نظام الفوترة الوطني. كما تم استحداث قسم لفض النزاعات، وطرح عطاء لإعادة هندسة الإجراءات بهدف التبسيط والتطوير، وطرح عطاء لأتمتة أعمال الدائرة ضمن منصة إلكترونية موحدة.

وحسب التقرير فقد ساهمت الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الأردنية في نمو الإيرادات العامة، وخفض التهرب الضريبي، وزيادة عدد المسجلين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وإعفاء أو تخفيض نسبة ضريبة المبيعات على السلع الأساسية والغذائية

للمواطن، وتوجيه الدعم لمستحقيه. كما تم في إطار هذه الإصلاحات، تبني آلية لفحص وانتقاء ملفات المكلفين للتدقيق حسب معايير الخطورة التي ي تم تحديدها، وتحويلها إلكترونياً باستخدام نظام تتبع سير المعاملات الإلكتروني المعتمد في الدائرة بما يمكن من اصدار تقارير لحظية ودورية بخصوص الانجاز المتعلق بالمدققين في جميع المديريات .



برنامج تدريبي في أصول تدقيق ضريبة المبيعات لمدققي مركز خدمات معان

عقد المعهد الضريبي الاردني في مركز خدمات ضريبة دخل ومبيعات محافظة معان برنامج تدريبي بعنوان (أصول تدقيق ضريبة المبيعات) بمشاركة ١١ مدققاً ضريبياً استمر لمدة خمسة ايام خلال الثلث الاخير من شهر تشرين ثاني الماضي .

هدف البرنامج الى تزويد المدققين بالمهارات المتعلقة بالتدقيق المتقدم على الضريبة العامة على المبيعات وذلك للتسهيل على مكلفي محافظة معان في معالجة ملفاتهم الضريبة بكل سهولة ويسر. ويذكر ان المحاضر المتفرغ في المعهد الضريبي المدرب محمد الحوراني قد اشرف على تدريب الزملاء في مركز معان.

أبو علي يدعو المكلفين للحصول على الخدمات الضريبية إلكترونياً

دعا المدير العام الدكتور حسام أبو علي المكلفين ومدققي الحسابات والمستشارين والمفوضين كافة إلى ضرورة الحصول على خدمات الدائرة والتعامل معها إلكترونياً من خلال موقع الدائرة الإلكتروني حفاظاً على صحتهم وسلامتهم وتوفيراً عليهم في الوقت والجهد وعناء التنقل بين مكاتب الدائرة ومديرياتها.



وأشار أبو علي إلى أن الدائرة عملت على توفير كافة الخدمات التي يحتاجها المكلفين إلكترونياً لتمكينهم من تقديم وإنجاز معاملاتهم دون مراجعة مكاتب الدائرة وموظفيها وجاهياً. وقال إن هذه الإجراءات ساهمت في التسهيل والتخفيف على المكلفين في الوقت والجهد وكان لها دور في الحفاظ على صحتهم ضمن الإجراءات التي اتخذتها الدائرة لضمان سلامتهم وصحتهم في ظل التدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا.

وأوضح أن الدائرة مكنت المكلفين الذين لديهم أرقام ضريبية من غير المشتركين بخدمات الحكومة الإلكترونية من الحصول على كلمة سر من خلال موقع الدائرة الإلكتروني تمكنهم من التعامل والحصول على خدمات الدائرة إلكترونياً دون مراجعة مكاتب الدائرة وكذلك اتاحت لأي مكلف في حال فقدان أو نسيان كلمة السر الخاصة به استرجاعها والحصول عليها إلكترونياً دون الحاجة إلى المراجعة شخصياً. والخدمات التي وفرتها الدائرة إلكترونياً ما يلي:-

التسجيل الإلكتروني والحصول على رقم ضريبي لضريبة الدخل لأول مرة وكذلك تقديم طلب التسجيل في ضريبة المبيعات بالإضافة إلى إصدار رمز مستخدم وكلمة سر لأول مرة وإعادة إصدار الرقم السري في حال فقدانه أو نسيانه وتعديل البيانات الشخصية والمالية وطلب تعديل بيانات المكلف واستخراج شهادة بالرقم الضريبي.

وكذلك تقديم اقرارات ضريبة الدخل بكافة أشكالها وتقديم اقرارات ضريبة المبيعات الخاصة والعامّة وتحميل المرفقات بعد ارسال الاقرار بالإضافة إلى طلب تعديل اقرار ضريبة الدخل وتعديل اقرار ضريبة المبيعات واستخراج بيان الضرائب دخل ومبيعات والاقتطاعات للموظفين والدفع الإلكتروني لضريبي الدخل والمبيعات بكافة أشكالها وتقديم طلب التقسيط وتقديم طلب الرد الضريبي واستخراج بيان ضرائب تفصيلي لضريبة الدخل واستخراج بيان ضرائب لرصيد المساهمة الوطنية وبيان ضرائب اقتطاعات الرواتب والحصول على براءة الذمة وكذلك التحقق من براءة الذمة الإلكترونية الصادرة عن الدائرة.

هذا بالإضافة إلى تقديم الاعتراضات على قرارات التدقيق لضريبي الدخل والمبيعات وكذلك تقديم طلب التسوية والمصالحة للقضايا الضريبية العالقة بين الدائرة والمكلفين بالإضافة إلى تقديم طلب الانضمام إلى عضوية القائمة الذهبية والحصول على قائمة بأسماء المشاركين في القائمة الذهبية وكذلك التقدم بطلبات للحصول على حوافز الأنشطة الصناعية لتشجيع الصناعة الوطنية بالإضافة إلى تقديم طلب رفع سقف الاستيراد وتقديم طلب تفعيل الرقم الضريبي وكذلك تقديم طلب فك الحجز.

وإمكانية إرفاق كشف أسماء وعناوين المحاسب القانوني وتحميل وإدخال ومعاينة قسائم المعلومات وكذلك طلب تعديل قسائم المعلومات بالإضافة إلى اقتطاعات الموظفين (شهري وسنوي) وطلب تعديل تلك الاقتطاعات الأخرى وكذلك عرض أقساط الدخل والمبيعات إن وجدت كما وبإمكان السادة المكلفين الاتصال والتواصل مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من خلال هاتف مركز الاتصال الضريبي على الأرقام ٤٦٢٤٥٧٧ - ٠٦ أو الواتس اب رقم ٠٧٩٨٨١٨٨١٠ في حال حاجتهم لأي مساعدة يتطلب الحصول عليها وباستطاعة أي مكلف الدخول إلى موقع الدائرة على

الرابط www.istd.gov.jo والاطلاع على كافة النماذج الضريبية المعتمدة التي يحتاجها المكلف في أي معاملة ضريبة كما تتوفر على الموقع كافة الأدلة والإرشادات الإجرائية الضريبية.



الدائرة تحدث رؤيتها ورسالتها وقيمتها الجوهرية



قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالتعاون مع مشروع الادارة المالية العامة والادارة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ورشة عمل تحت رعاية وزير المالية الدكتور محمد العسكس لتحديث رؤية ورسالة الدائرة وقيمتها الجوهرية لتتوافق وتنسجم مع تطور التشريعات والاصلاحات التي شهدتها الدائرة بالإضافة الى تعزيز ثقافة الشراكة وتحسين جودة خدماتها الكترونيا وضمان تقديمها وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية .

وفي افتتاح الورشة ثمن الدكتور محمد العسكس وزير المالية جهود دائرة ضريبة الدخل والمبيعات التي بذلتها خلال العامين الماضي في مجال الاصلاحات الضريبية ومعالجة التشوهات والاختلالات بشكل يمكن من تحسين العدالة الضريبية ورفع كفاءة التدقيق ومكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي بدلا من فرض ضرائب جديدة او زيادتها.

واضاف وزير المالية ان الارقام تتحدث عن انجازات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ويحق لي كوزير للمالية ان اشعر بالاعتزاز بما انجزته الدائرة خاصة وان الارقام التي تم تحقيقها لم تكن بجهود فردية بل بجهود تشاركية مختلفة ساهم فيها الجميع وكانت ناجمة عن الاصلاحات التي قامت بها الدائرة في مجالات التدقيق واجراءات الرقابة والمتابعة ونتيجة الربط الالكتروني للمعلومات مع جميع المؤسسات والجهات ومعالجتها واطراف الانجازات التي حققتها الدائرة في جميع المجالات ونأمل باننا سنصل الى منحى أمن دون أي اقبال على كاهل المواطن وانما عبر تحقيق العدالة في الاقتصاد بمحاربة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي وزيادة الامتثال الضريبي .

واشار الدكتور العسكس ان جانب اساسي من عمل الدائرة يهدف الى التسهيل والتيسير على القطاع الخاص كما انه لن يكون هناك نمو دون وجود استقرار تشريعي يشعر به القطاع الخاص .

واضاف لنتقي اليوم لنحدد ما هي هوية الدائرة وهوية الاداء المؤسسي بحيث يجب ان تتوافق مع توجهات الحكومة بعدم رفع الضريبة وقدم الشكر للوكالة الامريكية للتنمية الدولية ولمشروع الادارة المالية والادارة على الجهود التي يبذلونها في المساهمة مع وزارة المالية بالإصلاحات في العديد من المجالات .

والقى المدير العام الدكتور حسام ابو علي كلمة قدم خلالها الشكر لمعالي وزير المالية لدعمه المستمر للإصلاحات والتحديث الذي تشهده الدائرة والتي واحده منها الاستمرار بان لا زيادة في الضرائب بل تحسين في الإيرادات من خلال الاصلاحات ورفع كفاءة التدقيق والتحصيـل الضريبي.

واضاف ان هذه الورشة تأتي استجابة لما تقوم به الدائرة من تحديث وتطوير ملامسة للتطبيقات الدولية في النظم الضريبية المتطورة في نقل عبء الاثبات على المدقق بدلاً من المكلف وقال ان الدائرة تمكنت هذا العام من تحسين إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نتيجة التحديث الذي شهدته التشريعات والاصلاحات التي انتهجتها الدائرة حيث اصبحت اجراءات التدقيق تتم وفقا للممارسات الدولية وكان لا بد لهذا التطوير ان يواكبه تحديث استراتيجية الدائرة والرؤية والرسالة التي تأخذ في ابعادها المفاهيم الدولية ونتيجة مرور مدة طويلة دون مراجعتها وتحديثها .

وقال لدينا حاليا حوالي ١٣ مشروع اصلاح ضريبي منها (٧) مشاريع مستمرة و٦ مشاريع لها مدة محددة سيتم انهاءها

خلال عام ٢٠٢١ وقدم شكره للوكالة الامريكية للتنمية الدولية ولمشروع الادارة المالية والادارة على الجهود التي يبذلونها في المساهمة مع الدائرة في التسريع بالإصلاحات التي يتم العمل على تنفيذها وهذه الاصلاحات تصب جميعها في مصلحة الخزينة ووقف الاستنزاف وتم التوصل الى تحديث رؤية ورسالة الدائرة وقيمتها الجوهرية.

وشارك في الورشة التي عقدت على مدار ثلاثة ايام مساعدا المدير العام والمدراء وعدد من الخبراء والشركاء في القطاع الخاص وممثلين عن غرف التجارة والصناعة ومدققي الحسابات وجمعيات الضرائب .

الرؤية

نظام ضريبي أمثل يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز نمو الاقتصاد الوطني.

الرسالة

إدارة ضريبية شفافة توفر الإيرادات الضريبية للخزينة من خلال خدمات ضريبية إلكترونية وتعزيز ثقة المكلفين والالتزام الطوعي والامتثال الضريبي وتطبيق التشريعات بنزاهة وإنصاف وعدالة بالاعتماد على موارد بشرية كفؤة وتقنيات وبرامج حديثة.

القيم الجوهرية

- العدالة والمساواة
- الكفاءة والعناية المهنية
- استقلالية المدقق
- المحافظة على السرية
- النزاهة والموضوعية
- احترام وتقدير المكلفين

أبو علي: نظام الأسعار التحويلية يهدف إلى الحد من اجتهاد المدقق

حتى الدرجة الثانية شريكا او مساهما في شركة أو أي شخص اعتباري آخر وكان يسيطر بشكل مباشر او غير مباشر بنسبة (٥٠%) فأكثر من حقوق التصويت او الارباح او رأسمال الشركة.

وبين ان مفهوم الاطراف ذو العلاقة من الاشخاص الاعتباريين يشمل إذا كان الشخص الاعتباري او الاشخاص المرتبطون به مجتمعين او منفردين، يسيطرون بشكل مباشر او غير مباشر على نسبة (٥٠%) فأكثر من رأس مال او ارباح او حقوق التصويت لأي شخص اعتباري آخر.

واشار ابو علي ان المشمولين بتطبيق نظام الاسعار التحويلية هم الشخص ذو العلاقة الذي تتجاوز قيمة معاملاته حسب السعر العادل عن (٥٠٠,٠٠٠) نصف مليون دينار خلال الفترة الضريبية السابقة، والشخص الذي يكون عضوا في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يزيد مجموع إيراداتها الموحدة على (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة مليون دينار اردني للفترة الضريبية السابقة.

وقال ان الهدف من عقد هذه الورشات الحوارية ، تسليط الضوء على أبرز ما تضمنه نظام الأسعار التحويلية من أحكام وإجراءات ضريبية، لتنفيذ النظام من قبل الشركات الملزمة بتطبيقه، بالإضافة إلى الإيضاحات والتقارير التي يتوجب تقديمها والمهل القانونية لتقديمها، ولإطلاع الشركات المعنية وممثليها على الممارسات الدولية المتعلقة بالأسعار التحويلية وقال إن دائرة الضريبة تسعى من خلال الشراكة والتعاون المستمر مع القطاع الخاص، لتطبيق التشريعات الضريبية وتحقيق اهدافها.

واوضح الدكتور حسام ابو علي خلال هذه الورشة أن الأسعار التحويلية أو تسعير المعاملات بالأسعار المحاسبية الجارية بالسوق، هي ممارسات دولية، تهدف إلى إعادة النظر بالأسعار الواردة في البيانات المالية للمنشآت لتحديد السعر العادل للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وتحدد الأسعار العادلة وفقاً لما هو جار بالسوق، والذي يمكن من تحديد الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة وبصورة عادلة.

وبين ان الأسعار التحويلية تطبق على المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة، وبدون حصر تبادل سلع أو خدمات أو قروض أو تمويل أو تصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة. وقد أصدرت الدائرة دليلاً إرشادياً وفيديو حول تطبيق نظام الأسعار التحويلية في النظام الضريبي الأردني.

وكان السيد حسام رحال رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين قد رحب في بداية اللقاء بمدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتجاوبه على دعوة الجمعية لالقاء محاضرة حول الأسعار التحويلية واشاد بتعاونه المستمر مع الجمعية وجرى حوار موسع اجاب خلاله مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على اسئلة الحضور وتساؤلاتهم حول النظام والتعليمات.

تتمة المنشور على الصفحة الثالثة

أبو علي لا تسييس لعمليات التفتيش الضريبي

وعاد أبو علي للتأكيد بأن الضريبة لا تؤثر على الفقراء أو تستهدفهم فقط فكل من دخله ١٨ ألف دينار بالإضافة إلى ٥ آلاف دينار فواتير أي بمجموع ٢٣ ألف دينار لا يخضع لضريبة الدخل منوهاً إلى أن الجزء الأكبر من ضريبة الدخل البالغ (أكثر من مليار دينار) يحصل من الشركات وما يحصل من الأفراد أو الموظفين لا يتجاوز ١٦٠ مليون دينار.

وأضاف أبو علي في حديثه أن الرديات الضريبة تواجه مشكلتين الأولى تتمثل بأنها ترصد في مخصصات من موازنة الدولة ولا يمكن صرفها إلا بمخاطبة وزارة المالية أما الثانية فهي مشكلة تشريعية فالقانون ينص على عدم جواز التقديم لاسترجاع الرديات إلا بعد ٦ أشهر ودائرة الضريبة لديها ٣ أشهر أخرى لحين صرفها ولمعالجة هذه المشكلة تقدمنا بمقترح قانون معدل ينص على صرف الرديات من أصل الضريبة التي يتم تحصيلها مباشرة وخفضنا مدة التقديم لشهرين بدلا من ٦ أشهر وخفضنا كذلك مهلة الدائرة في صرف الرديات من ٣ أشهر إلى شهر واحد موضحاً أن هذا المقترح المعدل للقانون أقرته الحكومة وحول لمجلس النواب ليأخذ به لاستكمال الإجراءات الدستورية.

وختتم أبو علي بأن الحل الآني لمشاكل الرديات يتم من خلال السرعة في تدقيق القرارات الضريبية ورصد مخصصات حتى في ملحق الموازنة الذي قدمته الحكومة مؤكداً أن رديات الضريبة تُصرف للموظفين والمستخدمين خلال شهرين أو ثلاثة بأقصى تقدير بعد أن يتم قبول الإقرار الضريبي بعد تدقيقه.



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أخي المكلف

الأبنة أو الأبن الأعزب العامل له ذمة مالية مستقلة ضريبياً منحه القانون إعفاءاته الشخصية بشكل مستقل.

ولا يمنع ذلك رب الأسرة من الحصول على الإعفاءات العائلية للمعالين من غير أبنائه العاملين التي رتبها القانون.

للدخول إلى الخدمات الإلكترونية الضريبية مباشرة
(<https://etax.istd.gov.jo/Login.aspx>)

٠٧٤٦٢٤٥٧٧ -٠٩٧/٨١١٨١٠ ETAX.Inquiry@ISTD.GOV.JO ISTD@ISTD.GOV.JO www.istd.gov.jo



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أخي المكلف

إذا كانت زوجتك قد قدمت إقرارها الضريبي وحصلت على إعفاءها الشخصي والنفقات الخاصة بها ...

تأكد عند تعبئة اقرارك الضريبي من عدم تعبئة الإعفاءات العائلية كاملة واكتفي بإعفاك الشخصي ونفقاتك ونفقات أبنائك فقط كون الزوجة قد حصلت على إعفاءها

علماً بأنه يجب أن لا يتجاوز الإعفاء المسموح به للمكلف وللمن يعيلهم (٢٣,٠٠٠) ألف دينار سواء تم تقديم الاقرارات مشتركة أو منفصلة من قبل الأزواج.

للدخول إلى الخدمات الإلكترونية الضريبية مباشرة
(<https://etax.istd.gov.jo/Login.aspx>)

٠٧٤٦٢٤٥٧٧ -٠٩٧/٨١١٨١٠ ETAX.Inquiry@ISTD.GOV.JO ISTD@ISTD.GOV.JO www.istd.gov.jo



ضيف العدد

الاسم :- محمد مشعل البطاينه

الوظيفة:- مدير مديرية كبار المكلفين

مكان وتاريخ الولادة:- اربد ٦-١٠-١٩٦٩

الحالة الاجتماعية:- متزوج ولديه ثلاثة ابناء

البريد الإلكتروني:- Mohammad .b@ISTD.gov.jo

المؤهلات العلمية:- بكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك لعام ١٩٩٥ تقدير جيد

الوظائف السابقة:-

- مدقق في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- رئيس شعبة المضبوطات والالت نقد في مديرية مكافحة التهرب الضريبي
- رئيس شعبة الضبط والتدقيق في مديرية مكافحة التهرب الضريبي
- رئيس قسم تدقيق المسجلين في مديرية مكافحة التهرب الضريبي
- رئيس قسم اجازة القرارات في مديرية مكافحة التهرب الضريبي
- رئيس قسم الضبط والتدقيق في مديرية مكافحة التهرب الضريبي
- مدرب معتمد في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- مدرب معتمد في ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ولعدة معاهد تدريبية
- مقيم ادارة ضريبية في منظمة (TADAT)

الدورات التدريبية:-

- مهارات التفاوض
- الحاسوب الشامل
- المحاسبة باللغة الإنجليزية
- تقييم الاداء
- مكافحة التهرب الضريبي وغسل الاموال .
- اجراءات الضابطة العدلية
- تدريب المدربين في مجال العرض والتقديم
- مكافحة غسل الاموال وتعقب عائدات الجريمة
- اساليب وطرق تقييم الادارات الضريبية وفق الاسس المعيارية
- دورة حماية الشهود والمبلغين والمخبرين
- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
- تحديد الفجوة الضريبية واجراءات قياسها
- مفهوم ادارة المعرفة
- اساليب وطرق التحقيق المالي

المؤتمرات التي تمت المشاركة بها :-

- المشاركة في المؤتمر التاسع لاتحاد سلطات الضرائب في البلدان الاسلامية الذي عقد في عمان .
- المشاركة في مؤتمر تحديد الفجوة الضريبية واجراءات قياسها.

حكيمته في الحياة:- أنت تزيد و أنا أريد والله يفعل ما يريد.

نصيحة للأخوة الزملاء:- عامل الناس كما تحب ان تعامل وكن الوجه الحسن لداثرتك.

رسالة للمكلفين:- نحن نتعامل معك كشريك استراتيجي للدائرة وجميع الموظفين وجدوا لخدمتك والرد

على استفساراتكم وملاحظاتكم لتوسعة قاعدة الوعي الضريبي لدى الجميع.

كتاب شكر من مجلس محافظة جرش

لمركز خدمات ضريبة جرش



وجه رئيس مجلس محافظة جرش السيد رائد العتوم كتاب شكر وتقدير لمركز ضريبة دخل ومبيعات جرش تقديراً للجهود المميزة التي يقدمها رئيس المركز وكافة الزملاء لخدمة المكلفين والمراجعين من أبناء محافظة جرش وما حولها وقيامهم بتحسين الخدمة لكافة المراجعين .

وثنى اعضاء مجلس المحافظة دور مركز خدمات ضريبة دخل ومبيعات جرش في خدمة ابناء المحافظة والتسهيل عليهم في الحصول على كافة الخدمات الضريبية دون عناء مراجعة الدائرة الرئيسية في عمان .

الدائرة: كل فرد في الاسرة

من غير الزوجين يعامل كمكلف مستقل

أوضحت الدائرة ان مجموع الإعفاءات التي يستحقها رب الاسرة المعيل عن الدخل المتحقق خلال عام ٢٠٢١ تبلغ (٢٣) الف دينار منها الاعفاء الشخصي بواقع (٩) الاف دينار و(٩) الاف دينار بدل اعادة، واعفاء الاسرة خلال عام ٢٠٢١ مقابل نفقات العلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة يبلغ خمسة الاف دينار حيث منح القانون ألف دينار للمكلف والف دينار لزوج المكلف وألف دينار لكل ولد وبحد أقصى ثلاثة أولاد. وأشارت الدائرة إلى أن قانون ضريبة الدخل قد رتب إعفاء خاص لكل شخص من ذوي الإعاقة المستمرة في الاسرة بواقع ٢٠٠٠ دينار لكل شخص مهما بلغ عدد الذين تنطبق عليهم الشروط يتم إضافتها للإعفاءات الشخصية والإعالة ونفقات العلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة التي تضمنها القانون.

وبخصوص المكلف غير المعيل فقد منحه القانون ٩ الف دينار إعفاء شخصي بالإضافة الى الف دينار بدل نفقات متعلقة بالعلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة. ولفتت إلى أنه يحق للشخص الطبيعي الأردني غير المقيم الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالمعالين المقيمين في المملكة إذا كان يتولى إعالتهم.

وبينت الدائرة للمكلف المرأة المعيلة الحق في الحصول على الاعفاء للمعالين وفي حال التقدم للاستفادة من هذا الإعفاء من أكثر من مكلف معيل يتم تقاسمها حسب نسبة الاعالة شريطة تقديم فواتير او مستندات معززة لذلك والا فانه يتم تقاسمها بالتساوي بين المعيلين.

كما اوضحت الدائرة انه في حال تم تقديم إقرارات ضريبية دخل مشتركة أو منفصلة من قبل الأزواج لا يجوز أن يتجاوز حجم الإعفاء المسموح به للمكلف وللمن يعيلهم عن (٢٣٠٠٠) دينار وعلى الزوج التأكد عند تقديم الاقرار من عدم ادراج الحصول على اعالة الزوجة اذا كانت زوجته تعمل وقامت بتقديم اقرار ضريبة الدخل وحصولها على الاعفاء الشخصي.

كما اوضحت الدائرة انه لغايات احتساب ضريبة الدخل فان كل فرد في الاسرة من غير الزوج والزوجة يعامل كمكلف مستقل عن الدخل الذي يحققه ولا يتم احتساب الدخل الذي يحققه ضمن دخل رب الاسرة.

جمعية خبراء ضريبة الدخل تثمن الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الضريبية

أكد المدير العام الدكتور حسام أبو علي خلال استقباله رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية من حيث السلوك المهني والمساعدة في وضع التشريعات الضريبية ونشر الوعي والثقافة الضريبية

وقال أبو علي إن هذه اللقاءات مهمة لغايات إدامة التواصل بين الدائرة والجمعية وتفعيلاً لمبدأ التشاركية بين الطرفين بشكل خاص وبين الحكومة والقطاع الخاص بشكل عام.

بدوره اثنى رئيس مجلس إدارة الجمعية المحامي هاشم حمزه على الدور الذي تقوم به الإدارة الضريبية في تطوير المنظومة الضريبية من خلال رفع كفاءة العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وإنشاء المعهد الضريبي وتحسين بيئة العمل وتحسين الوضع المعيشي للموظفين إضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني للدائرة واستحداث العديد من الخدمات التي تقدم من خلال هذا الموقع وتفعيل مبدأ التشاركية بين الدائرة وبين مؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حسن الأداء وتوفيراً للوقت والجهد سواءً للعاملين في الدائرة أو المتعاملين معها وزيادة الالتزام الطوعي لدى المكلفين.

الدائرة تدعو لتقديم اقرارات دخل ٢٠٢١ الكترونياً



أخي المكلف

بادر إلى تقديم إقرار ضريبة الدخل للعام ٢٠٢١ الكترونياً واحرص على تعبئته بالمعلومات الواقعية والصحيحة ودفع المبالغ المعلنة فيه عبر وسائل الدفع الالكتروني .

أداء الضريبة واجب وطني والتزام قانوني
فبادر الى أداء هذا الواجب وساهم في بناء ودعم وطنك

للدخول إلى الخدمات الالكترونية الضريبية مباشرة

(<https://etax.istd.gov.jo/Login.aspx>)



٠٦٤٦٣٥٧٧



٠٧٩/٨٨٨٨٨٨٠



ETAX.Inquiry@ISTD.GOV.JO



ISTD@ISTD.GOV.JO



www.istd.gov.jo

دعت الدائرة السادة المكلفين إلى ضرورة تقديم إقرارات ضريبة الدخل عن الدخل المتحقق خلال عام ٢٠٢١ في اقرب وقت ممكن ودفع المبالغ المعلنة فيها وعدم تأخير تسليم الإقرارات إلى نهاية الفترة القانونية.

كما طلبت الدائرة المكلفين مراعاة أن يتم تعبئة هذه الإقرارات بالمعلومات الواقعية والصحيحة التي تعبر عن دخلهم الواقعي والحقيقي الذي يعبر عن أنشطة أعمالهم الحقيقية خلال العام ٢٠٢١ .

واشارت الدائرة ان تقديم الإقرارات يتم إلكترونياً على موقع الدائرة www.istd.gov.jo من خلال ايقونة الخدمات الإلكترونية بالإضافة الى ضرورة دفع المبالغ المعلنة في هذه الإقرارات بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني.

ويذكر ان الدائرة قامت بتحديث نماذج اقرارات ضريبة الدخل الخاصة بالسنة المالية ٢٠٢١ ووضعتها على موقعها الالكتروني وعلى برنامج الحكومة الالكترونية لجميع فئات المكلفين مستخدمين وافراد وشركات ومناطق تنموية من خلال الرابط الالكتروني www.istd.gov.jo.

وأوضحت الدائرة ان مجموع الاعفاءات التي يستحقها رب الاسرة المعيل عن الدخل المتحقق خلال عام ٢٠٢١ تبلغ (٢٣) الف دينار منها اعفاء شخصي بواقع (٩) الاف دينار و (٩) الاف دينار بدل اعالة.

واعفاء الاسرة خلال عام ٢٠٢١ مقابل نفقات العلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة يبلغ خمسة الاف دينار حيث منح القانون ألف دينار للمكلف والـ دينار لزوج المكلف وألف دينار لكل ولد وبحد اقصى ثلاثة اولاد.

واشارت الدائرة أن قانون ضريبة الدخل قد رتب إعفاء خاص لكل شخص من ذوي الإعاقة المستمرة في الاسرة بواقع ٢٠٠٠ دينار لكل شخص مهما بلغ عدد الذين تنطبق عليهم الشروط يتم إضافتها للإعفاءات الشخصية والإعالة ونفقات العلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة التي تضمنها القانون. وبخصوص المكلف غير المعيل فقد منحه القانون ٩ الف دينار إعفاءاً شخصياً بالإضافة الى الف دينار بدل نفقات متعلقة بالعلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة .

دعوة لرفد دورية الوعي الضريبي بالمقالات

دعت أسرة تحرير دورية الوعي الضريبي السادة الزملاء والمكلفين للمشاركة بمقالاتهم الضريبية التي من شأنها رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين والمواطنين. علماً بأن الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة.

الوعي الضريبي

رئيس التحرير : د. محمود أبو الكشك زريقات

سكرتير التحرير : جمانه القضاة

المتابعة والتنفيذ : مي النمر

الطباعة والتنسيق : ناصر النواصره



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مقسم الدائرة ٤٦٠٤٤٤٤ - مركز الاتصال ٤٦٢٤٥٧٩ - فاكس ٤٦٢٤٥٩٩ - ص.ب. ٤٨٠٨٨ - الرمز البريدي ١١١٨٤ - البريد الالكتروني www.istd.gov.jo

إن الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة